دورية يصدرها المركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه العدد 16 يناير 2014



المدير	الكتابة	رئيس وحدة الإعلام والمساعدة على التوجيه	التصميم و الإنتاج	تدبير المعطيات
ابراهيم كنماتي	نورة بوسباكة	محمد الزينبي	يونس الأشيرى	فيصل الزوداني

افتتاحية العدد

يحتفي المركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه التابع للأكاديمية الجهوية لسوس ماسة درعة هذه السنة بذكرى ميلاده الثالثة والتي تصادف مرور ثلاث سنوات على إرساء المراكز الجهوية والاقليمية للإعلام والمساعدة على التوجيه بموجب المذكرة الوزارية رقم 18 بتاريخ 18 فبراير 2010.

إحداث هذه المراكز يروم دمج كل من مراكز الاستشارة والتوجيه ومراكز انتاج وثائق الاعلام وكذا مراكز إرشاد الطالب في بنية خدماتية وتأطيرية وإدارية واحدة بهدف تقديم خدمات تهم مجال الاستشارة والتوجيه لمختلف الفئات المعنية، إضافة إلى الاشتغال على البحث والتطوير في مجال التوجيه .

هذه السنة ستشكل محطة متميزة في دينامية المركز حيث سيتم الشروع في أجرأة مخطط عمل المركز وفق التواريخ المؤطرة لبرنامج العمل السنوي، وذلك بهدف تعزيز حضور المركز في الملتقيات الوطنية والجهوية والاقليمية وكذا الأيام الإعلامية التي ستحتضنها مؤسسات ونيابات الجهة.

كما سيتم خلال هذا الموسم الاشتغال على ترجمة وتفعيل الشراكات وتوسيع قاعدتها ، وهو ما من شأنه تطوير أداء المركز وتجويد خدماته .

موضوع العدد



اصلاح التعليم يبدأ من تمهين التوجيه التربوى.

ص 3

ضمن مواد هذا العدد

قضايا تربوية

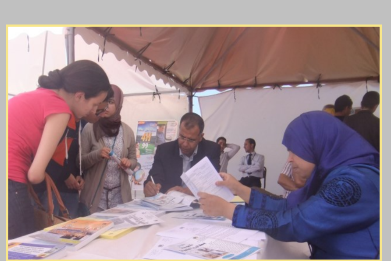
التوجيه وخيار الشراكة التربوية .

ص 5



عن كثب

المشروع الشخصى والمهنى للتلميذ : مقاربة ورصد للإشكالات . ص 7



شراكة وتعاون



ترأس السيد مدير الأكاديمية الجهوية لسوس ماسة درعة وبحضور رؤساء الأقسام والمصالح لقاء مع وفد عن أكاديمية بوردو الفرنسية يومه الاثنين 06 ماي 2013 ، والذي يندرج في إطار الشراكة التي تربط الاكاديميتين منذ العام 2008. اللقاء يترجم الانشغال المتبادل بالتفكير في صيغ وآليات لتطوير العمل في مجالات البحث والتطوير وتبادل الخبرات حول قضايا التربية والتكوين. تتمة ص 4



تهنئة

يتشرف مدير وأطر المركز الجهوى للإعلام والمساعدة على التوجيه التابع للأكاديمية الجهوية سوس ماسة درعة، بتهنئة أسرة التربية والتكوين العاملة بالجهة وكذا الشركاء وكل الفاعلين بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة سائلين الله القدير دوام الصحة والسعادة.

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين سوس ماسة درعة
المركز الجهوي للإعلام و المساعدة على التوجيه
شارع عبد الرحيم بوعبيد - أمام المحطة الطرقية -أكادير
البريد الألكتروني : criao.agadir@gmail.com
www.maroc-etudiant.net أو www.arefsmd.gov.ma
الهاتف 0528388383 الفاكس 0528845524

من أخبار المدارس العليا

صادق مجلس الحكومة في اجتماعه الأسبوعي بتاريخ لـ03 يناير 2014 الموافق لفاتح ربيع الأول 1435 على مشروع مرسوم رقم 2-13-841 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 89-04-2 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1425 (7 يونيو 2004)، بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة. يهدف هذا المشروع الذي تقدم به السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر إلى فتح المجال للمدارس العليا للتكنولوجيا قصد تحضير إضافة إلى الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا شهادة الإجازة المهنية، وذلك دعما للبحث العلمي وإفساحا للمجال للأساتذة الباحثين بالمؤسسات الجامعية من أجل التأطير في مستوى الإجازة.

إحداث المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة

صدر بالجريدة الرسمية عدد 6195 مكرر بتاريخ 15 أكتوبر 2013 المرسوم 3.13.658 صادر في 23 ذي القعدة 1434 (30 شتنبر 2013) يتعلق بالمعاهد العليا للمهن التمريضية و تقنيات الصحة .
إحداث هذه المعاهد يندرج في إطار إصلاح منظومة التكوين في المجال الصحي بصفة عامة ومجال التمريض وتقنيات الصحة بصفة خاصة، وذلك بهدف ملاءمتها مع المقتضيات القانونية الواردة في القانون رقم 00-01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والنصوص الصادرة بتطبيقه.
وقد تم بمقتضى المادة الأولى من المرسوم تغيير تسمية "معاهد تأهيل الأطر في الميدان الصحي" وتعويضها بتسمية " **المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة**" وذلك من أجل الملاءمة مع المسالك والوحدات الملقنة بهذه المعاهد، وكذا ملاءمة المقتضيات المتعلقة بهذه المعاهد مع أحكام الفصل الثالث من القانون رقم 00-01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، الخاصة بمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات.
ويشار إلى أنه سيتم العمل به انطلاقا من الدخول الجامعي 2013/2014 حيث ستتولى هذه المعاهد تحضير وتسليم الشهادات الوطنية التالية : الإجازة والماستر والماستر المتخصص والدكتوراه.

ورقة عن رصيد منجزات المركز وحصيلة عمل سنة 2013

دشن المركز الجهوي للإعلام و المساعدة على التوجيه حضوره على المستوى الوطني بمشاركة متميزة في الدورة 22 للملتقى الدولي للطالب، أيام 25 و26 و27 و28 أبريل2013 والتي احتضنها فضاء المعرض الدولي بالدارالبيضاء. أما على المستوى المحلي فقد انخرط المركز في تنشيط وإنجاح العديد من الملتقيات والأبواب المفتوحة والتي كان آخرها مساهمة المركز في إنجاح أيام التوجيه المدرسي والجامعي والمقاولاتي في نسختها 17 والتي نظمت أيام 3 و4 و5 ماي 2013، بفندق قصر الزهور بأكادير، إلى جانب عدة مؤسسات عمومية وخاصة.



كما تميز حضور وإشعاع المركز بالمشاركة في الأيام الإعلامية واللقاءات المفتوحة التالية :

* تنظيم لقاء تواصلي مع مدير المعهد الفرنسي بأكادير يوم 20 فبراير 2013 ، في أفق عقد شراكة حول تمثيلية المعهد الفرنسي بالمقر الجديد للمركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه.

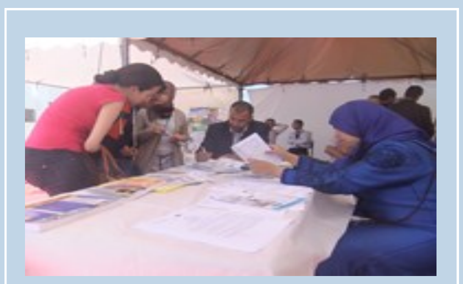
* المشاركة في الملتقى التاسع للفريق التقني الجهوي التربوي " خطة العمل 2012-2013، بين وزارة التربية الوطنية ومنظمة اليونسيف "، المنظم يومي 21 و22 مارس 2013 بالمركز الجهوي للتكوين المستمر بأكادير.

* المشاركة بمقر رئاسة جامعة ابن زهر في تقديم بوابة إلكترونية للجامعة المنجزة من طرف مجموعة الطالب المغربي يوم 16 أبريل 2013.

* تنظيم لقاء تواصلي مع ممثلين عن جامعة صوفيا البلغارية بمقر الأكاديمية الجهوية سوس ماسة بتنسيق مع سفارة بلغاريا يوم 23 أبريل 2013.

* عقد لقاء عمل مع وفد أكاديمية بوردو (المسؤول عن محور التوجيه) من 06 إلى 08 ماي 2013.





* حضور بعض اللقاءات ذات الطابع الوطني والجهوي المنظمة من طرف الأكاديمية. (لقاءات دراسية، تكوينات...).

* المشاركة في الملتقى الثامن للإعلام المدرسي والجامعي والمهني : المنظم من طرف نيابة إنزكان أيت ملول بمساهمة فرع الجمعية المغربية لأطر التوجيه والتخطيط التربوي والمركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه وذلك في الفترة من 15 إلى 16 مارس 2013.

* المشاركة في ملتقى الطالب بتزنيت: المنظم من طرف نيابة تزنيت بمساهمة فرع الجمعية المغربية لأطر التوجيه والتخطيط التربوي والمركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه من 05 إلى 07 أبريل 2013 .

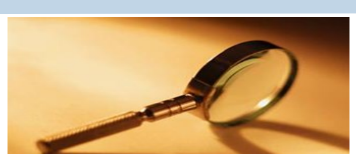
* المشاركة في قافلة الإعلام والمساعدة على التوجيه ، من فبراير إلى أبريل 2013 بمختلف الثانويات التأهيلية بنيابة أكادير إداوتنان من 28 مارس إلى 04 أبريل 2013 بجماعات نيابة اشتوكة ايت باها، حيث زارت القافلة خلال هذه الفترة 12 ثانوية تأهيلية.



* تأطير أيام إعلامية لفائدة التلاميذ المعوزين بمراكز حماية الطفولة ودور الطالب التابعة للتعاون الوطني بتنسيق مع المؤسسة المغربية للطالب من أجل دعمهم بعد حصولهم على البكالوريا وذلك يوم 23 مارس 2013 بمقر جمعية إليغ بأكادير.

*المشاركة في الملتقى الثامن للإعلام المدرسي والجامعي والمهني: المنظم من طرف نيابة إنزكان أيت ملول من 15 إلى 16 مارس 2013.

* المشاركة في فعاليات الأبواب المفتوحة لامتحانات البكالوريا لدورة يونيو 2013 في نسختها الثانية والتي نظمتها الأكاديمية الجهوية بجهة سوس ماسة درعة يومي 24 و25 ماي 2013 .



اصلاح التعليم يبدأ من تمهين التوجيه التربوي

بقلم : محمد الزينبي

موضوع العدد

بداية يعتبر البحث التربوي آلية لها مكانة أساسية للدفع بالتنمية، والاستجابة للتحولات الكبرى وقضايا التمهين واللامركزية والاستقلال الذاتي للمؤسسات وغيرها من التحديات....

إن تمهين التعليم من القضايا التي لم يتم التطرق لها سواء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين أو المخطط الاستعجالي أو في البحوث التربوية المختلفة أو حتى في الأدبيات النقابية والسياسية.

أما تمهين التوجيه التربوي فيعتبر المدخل الأساسي لتمهين التدريس والإدارة التربوية ونقل الأفكار ونتائج البحوث التربوية لكل الفاعلين في مجال التربية والتكوين.

ومن أجل ذلك لا بد من التمييز بين الخصائص التي يجب أن تتوفر في نشاط معين يقوم به جماعة من الناس ليرتقي إلى مهنة من جهة، والمعايير التي يشترط توفرها في الشخص لكي يعتبر مهنيا أي منتميا لمهنة ما.

قد تكون كلمة تمهين من المصطلحات الجديدة نسبيا في الأدبيات التربوية وهي مرتبطة بالعديد من المفاهيم مثل الحرفة والوظيفة والشغل. فالحرفة عمل يدوي يمارس في ورشة أو محل ولا يحتاج إلى تكوين مسبق ويمكن لأي شخص أن يقوم به. والوظيفة عمل إداري أو كتابي يشغله الشخص لدى مصلحة حكومية أو شركة وتحتاج إلى تكوين بسيط. أما المهنة فهي كذلك عمل لكنه يتطلب مجموعة من المهارات والمعارف النظرية والتداريب العملية الطويلة في المراكز أو المدارس أو الجامعات وتتوفر لممارسته قاعدة معرفية تعتمد بدرجة كبيرة على البحث العلمي، ولها مراجع علمية سواء على شكل أدبيات مكتوبة أو خبراء مؤهلين، إضافة إلى قوانين أخلاقية تحدد التزامات ومسؤوليات المنتسبين إليها.

وبهذا يكون التمهين هو الارتقاء بشغل مجاني يقوم به هواة أو متطوعون أو مناضلون الى عمل أساسي مؤدى عنه ويتطلب مسارا دراسيا جامعيا.

كما يمكننا ان نميز بين ثلاث مكونات في سيرورة التمهين :

- تمهين المأجورين ويتضمن تنمية مهاراتهم في العمل وولوجهم لتخصص معترف به اجتماعيا وتوفرهم على ثقافة وهوية مهنية مما يجعل من المهني شخصا قادرا على العمل باستقلالية في وضعية مركبة وليس مجرد منفذ بسيط يقوم بما يطلب منه.
- تمهين الأنشطة بتعريف مجال عملها وطرق تدخلاتها بتكامل مع أنشطة مهنيين آخرين لتحديد قطاع مستقل وإكساب هوية اجتماعية واقتصادية للوظائف اللازم القيام بها.
- وأخيرا تمهين البنيات الذي يتطلب بناء ثقافيا واخلاقيا وتدبيرا حقيقيا للمؤسسات الخدماتية من أجل تجذير الخدمة لدى المرتفقين والممولين والشركاء ضمانا لاستمرار الأنشطة والخدمات التي تعود بالنفع على الأفراد والمجتمع.

والجدير بالذكر أن التمهين عملية اجتماعية خاضعة لقانون التغير والتطور تؤثر فيها التحولات الاجتماعية والتوجهات السياسية والثقافية والاقتصادية، فقد يرقى عمل ليصبح مهنة، وقد يحدث العكس نتيجة للمستجدات والتحولات التي يعرفها المجتمع، وبالتالي يجب العمل باستمرار على حمايتها من الانحدار والتلاشي وذلك يستلزم تدخل الانسان المبدع العازم على تغيير مجرى الامور.

> " دور التوجيه يعد حاسما للتجسيد العملي لكل إصلاح، نظرا لموقعه المحوري في قلب المنظومة التربوية "

خلاصة القول أن صفة المهنة تطلق على مجموعة من الأنشطة في مجال محدد وتثمن من طرف المجتمع. وأترك للقارئ الكريم تقدير مدى تطابق الخصائص والمعايير المستعرضة أعلاه مع العمل الذي يقوم به أطر التوجيه التربوي، وبعبارة أخرى هل يمكننا اسباغ صفة المهنة على التوجيه التربوي؟

تأسيسا على ما سبق نعتقد جازمين أن دور التوجيه يعد حاسما للتجسيد العملي لكل إصلاح، نظرا لموقعه المحوري في قلب المنظومة التربوية. إذ بحكم الاختصاصات المخولة لأطر التوجيه والتي تجعل منهم المتدخلين الوحيدين الذين يساهمون بشكل شمولي في العملية التربوية من التعليم الأولي إلى عالم الشغل والمقاولات، مرورا بالتعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي.

باختصار شديد، عملية التوجيه التربوي تستشرف آفاق التعليم المستقبلية ومهامه الأساسية مما يفرض تحيينا متجددا لمناهج التعليم ومحتوياته، ومسالك التكوين في مختلف التقاطعات والامتدادات البيداغوجية والتربوية، لملاءمتها وطلبات سوق الشغل وما يتصل به من مواصفات والتخصصات في عصر يتسم بالسرعة والثورة التكنولوجية والمعرفية.

وهذا لايعني بتاتا أننا بصدد مفاضلة بين الهيآت المتدخلة في العملية التعليمية فلكل منها مواقع أساسية وأدوار جوهرية على نفس الدرجة من الأهمية، فليس هناك تلقين للمعرفة ولا انتقاء للمتفوقين بدون مدرسين أكفاء ولا تسيير للمؤسسات ولا تدبير للبنيات بدون إداريين حاذقين ومشرفين مؤطرين، وقبل كل شيء لا تستقيم العملية التربوية بدون مجتمع يوفر الظروف المواتية لتعميم الثقافة والعلم بطريقة ديمقراطية على المتعلمين الذين يعتبرون قطب الرحى في العملية التربوية. إنما موقع التوجيه متميز بكونه يتتبع تدفق التلاميذ والطلبة في مختلف المسالك الدراسية والتكوينية.

وإننا بهذه اللمسات من التوصيف العام لعملية التمهين، نقترب من مواصفات يجب توفرها في إطار التوجيه من جهة وفي مهنته من جهة أخرى. ومن هذا المنظور يمكن أن يمثل الموجه على شكل مرب/مهندس/طبيب/ مبتكر ومواكب للعصر الذي نعيش فيه، يهتم كل الاهتمام بالمتعلم نفسيا واجتماعيا وذلك ارتباطا بسيرورة التعلم والتكوين وآليات اشتغالها وعلاقتها بعالم الشغل، إنهم مربون أكفاء مكونون تكوينا متينا وعملوا لسنوات كمدرسين ناجحين ويستفيدون من التكوين المستمر والذاتي طيلة مسارهم المهني . وعلى النحو نفسه نقارب مهنة التوجيه التي يجب أن تتوفر على إطار نظري للتوجيه التربوي في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة، أن توثق علاقاتها بمراكز القوة في المجتمع، أن تضع ميثاقا أخلاقيا داخليا، أن تنظم من طرف جهاز مهني قوي على المستوى



الوطني، أن تتوفر على قاعدة معطيات معرفية للممارسات المهنية الأفضل، وأن تستخدم أحدث التقنيات بفعالية، وأن يظهر أثر التوجيه على السيرورة التربوية.

لا شك أننا نعيش لحظة تاريخية حبلى بتغيرات وصراعات من الصعب ضبط منطقها والتنبؤ بمجرياتها مما يستلزم اتخاذ جميع التدابير لجذب أفضل العناصر وأنبغها لهذه المهنة النبيلة وحمايتها من المتطفلين والطارئين من جهة وتوفير الموارد المادية والمعنوية للقيام بمهامهم على أحسن وجه .



شراكة وتعاون

وفد عن أكاديمية بوردو الفرنسية يبحث في زيارة عمل آفاق تطوير الشراكة التي تجمع الأكاديمية الفرنسية بالأكاديمية الجهوية سوس ماسة درعة

في لقاء موسع حضره كل من السيد رئيس المصلحة الاكاديمية للإعلام والتوجيه بأكاديمية بوردو ومدير المركز الإقليمي للإعلام والمساعدة على التوجيه بانزكان ورئيس وحدة الإعلام والمساعدة على التوجيه التابعة للمركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه بالإضافة إلى كل من رئيس مصلحة الخريطة المدرسية والإعلام والتوجيه ورئيس مكتب الإعلام والتوجيه بالأكاديمية الجهوية سوس ماسة درعة ،



قام السيد مدير المركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه بتقديم تقرير حول زيارة أكاديمية بوردو للفترة من 28 نونبر إلى 05 دجنبر 2010 .

كما استعرض مشروع توأمة بين وحدات ومراكز الاعلام والاستشارة والتوجيه التابعة للأكاديميتين، فيما اختتم السيد رئيس المصلحة الأكاديمية للإعلام والتوجيه بأكاديمية بوردو اللقاء بتقديمه عرضا حول الشراكة في مجال التوجيه والتعثر الدراسي، ليتم بذلك فسح المجال لتدارس حصيلة المنجزات التي أثمر عنها الاشتغال على مدى خمس سنوات.

جلسات العمل والتي عقدت بحضور الوفد الفرنسي توجت بتنظيم زيارة للمقر الجديد للمركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه والذي تم إرساؤه في إطار تنزيل المشروع E3P7.

مشروع التعاون مع أكاديمية بوردو يأتي في سياق شراكة متميزة تهدف إلى توأمة المصالح والمؤسسات التابعة للأكاديميتين الشريكتين إضافة إلى المساهمة في تنمية وتطوير قدرات القيادة بالأكاديمية الجهوية وكذا العمل على تحديث طرق

ووسائل التخطيط والتنفيذ والانتاج والتدبير والتقويم الواجب اعتمادها بناء على اختيارات مجالس تدبير المؤسسات .

يشار إلى أن الشركاء يمثلون كل من المركز الجهوي للتوثيق والانتاج ومصلحة المساعدة على الاعلام والتوجيه ومصلحة الامتحانات بأكاديمية بوردو إضافة إلى كل من أطر المركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه وهيئة التفتيش وكذا مصلحة الامتحانات والمؤسسات التعليمية التابعة للأكاديمية الجهوية سوس ماسة درعة .



برنامج التعاون مع جامعة صوفيا البلغارية محور لقاء مع وفد عن الجامعة.

احتضن مقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين يومه الثلاثاء 23 ابريل 2013 لقاء جمع وفدا عن جامعة صوفيا البلغارية بأطر من الاكاديمية الجهوية سوس ماسة درعة وأطر من المركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه وبعض مفتشي التوجيه التربوي بكل من نيابتي إنزكان أيت ملول واشتوكة أيت باها.

تمحور اللقاء مع الوفد البلغاري، والذي ضم كل من نائب رئيس جامعة صوفيا وأستاذة اللغة العربية والبلغارية بنفس الجامعة وبحضور منسق الوفد ، حول إمكانية العمل على صياغة مشروع للشراكة التربوية وبالخصوص في مجال التوجيه التربوي حيث ثمن السيد رئيس قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية في كلمة ترحيبية له نيابة عن السيد مدير الأكاديمية صيغة العمل هذه ، كما أشاد السيد مدير المركز الجهوي للإعلام والمساعدة على التوجيه بفكرة الشراكة في مجال الاعلام والمساعدة على التوجيه .

تركزت المداخلات في الموضوع حول آفاق متابعة الدراسة بالجامعات البلغارية وعن مشاركتها في ملتقيات الطالب التي تنظم

على الصعيد الوطني. كما تدارس الوفدان نظام التعليم العالي في بلغاريا والشواهد المحصل عليها، وأثير في ذات السياق مسألة معادلة الديبلومات البلغارية وكذا عتبات القبول بالمؤسسات العليا البلغارية.

وفي هذا السياق تحدث السيد نائب رئيس جامعة صوفيا في مداخلة له عن العلاقات العريقة والجيدة التي تجمع بين المغرب وبلغاريا وإمكانية العمل على برنامج طويل المدى في هذا المجال. كما تحدث عن جامعة صوفيا وبين مختلف التخصصات التي تتوفر عليها وشروط الالتحاق بها (وخاصة تكوين الطلبة في اللغة البلغارية لمدة 9 اشهر).



كما دعا إلى المزيد من التعاون في المجال الثقافي والتربوي وكذا تبادل زيارات الوفود بين البلدين خصوصا في مجال الاعلام والمساعدة على التوجيه. مشيرا إلى أنه يتم العمل على إنجاز دليل مختصر حول التكوينات التي توفرها المؤسسات العليا البلغارية للطلبة المغاربة وخاصة جامعة صوفيا.

الإعلام و التوجيه وخيار الشراكة التربوية

تعد الشراكة إطارا لحشد التعاون والتضامن لتحقيق أهداف مجتمعية عامة. وبالنظر إلى كونها أسلوبا يمكن من إشراك الفاعلين المؤمنين بالعمل على تحقيق هذه الأهداف كل حسب قدراته الحقيقية، فإنها تعد كذلك وسيلة لتنسيق إسهامات كل هؤلاء الفاعلين من أجل تحقيق نفس تلك الأهداف، وهو ما يسمح بالتداول في شأن صنع القرار مع توسيع قاعدة الاختيارات وتجديد وتنويع المبادرات . وهذا يفترض التوافق على أهداف محددة بشكل جماعي واختيار نسق ملائم للتدبير مع تحديد دور الفاعلين ،وكذا تنويع وتنسيق التمويلات فضلا عن إحداث بنيات وسيطة تمكن من تحقيق جودة الحوار الهادف . [1]

" فإننا ندعو من جديد كل الفاعلين القطاعيين و القوى الحية للأمة و كافة المواطنين الغيورين على مستقبل المدرسة المغربية إلى المزيد من التعبئة لإنجاح مسلسل الإصلاح التربوي و مواجهة ما يعتريه من صعوبات " [2]

وفي ارتباطها بمجال التربية والتكوين فإن الشراكة التربوية ترادف الإسهام الإنمائي لفاعلين من محيط منظومة التربية والتكوين، في كل الاختيارات النوعية والكمية الكفيلة بالنهوض بالنظام التربوي إلى المستوى المطلوب، وذلك من خلال الاضطلاع بالمهام والاختصاصات المحددة قانونيا والمنوطة بمختلف الفاعلين المباشرين وغير المباشرين في تثمين مكتسبات النظام التربوي وتطويرها والمساهمة في المجهود المجتمعي المستثمر في مجالات التربية [3] .

وعليه، فإن انتهاج الشراكة في مجال التربية والتكوين والبحث العلمي يعد إطارا ناظما لكل المبادرات التي تستهدف الارتقاء بسيرورة المنظومة التربوية بأبعادها ومكوناتها وأنساقها المختلفة.

ومن بين أبرز المجالات التي تبرز الحاجة فيها إلى عقد شراكات تربوية مجال التوجيه التربوي، إذ يتطلب الإرتقاء بهذا المكون الأساس لمنظومة التربية والتكوين تعبئة مختلف الفاعلين والمتدخلين التربويين بل وحتى الاجتماعيين والاقتصاديين للانخراط في المجهود المبذول لمساعدة المتعلمين على بلورة اختياراتهم ومشاريعهم الشخصية الدراسية والتكوينية والمهنية بما يمكنهم من الاندماج في الحياة الاجتماعية والعملية.



وإذا كانت التربية ممارسة واعية وشأنا عاما ومسؤولية جماعية أخذا بعين الاعتبار تعدد المتدخلين وتباين أدوارهم بما من شأنه مساعدة المتعلمين على التوجيه بالنظر إلى كونه جزء لا يتجزأ من السيرورة التربوية التي تتأسس على مواكبة المتعلم في اختياراته المهنية والتكوينية ، فإنه بات من الضروري بلورة هكذا انشغال في صيغة شراكات أو في صيغ أخرى من التعاقدات والتي تضمن بشكل تام انخراط والتزام جميع الفاعلين والمتدخلين في مجال التوجيه التربوي في ظل الرهانات والتحديات التي تواجه منظومة التربية والتكوين والتي من أبرزها الإكراهات المرتبطة بالتوزيع الجغرافي والتباينات بين مختلف الجهات وضعف حكامة بنيات التوجيه التربوي ومؤسسات التربية و التكوين.

تبرز قيمة الشراكة في كونها مدخل من مداخل رفع الرهانات والانتظارات التي لها ارتباط وثيق بنظام التوجيه والإعلام والاستشارة ، وعلى رأسها تحقيق ملاءمة أفضل للمدرسة وحاجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي ، مع ما يتطلب ذلك من مراجعة لوظيفة التوجيه داخل المنظومة، وإعادة التوازن بين المسالك التقنية [4]، إضافة إلى تقوية التنسيق بين مختلف الفاعلين بهدف التوظيف الناجع للكفاءات والإمكانات والموارد والبنيات مما يجعل من الشراكة آلية لتدبير التنسيق والتوجيه في انفتاح على متطلبات المحيطين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن أمثلة الشراكات التي لها ارتباط وثيق بالتوجيه تلك الصيغة من التعاقدات التي نص عليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين بخصوص مواكبة توجيه التلاميذ نحو اكتساب التخصص المهني عن طريق التمرس والتكوين بالتناوب، حيث نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين في مادتيه 51 و 52 على تنظيم هذا النمط من التكوين بموجب اتفاقيات للشراكة بين المقاولات ومؤسسات التربية والتكوين بحيث يتم تشجيعها وتطويرها على جميع المستويات، من المدرسة الإعدادية إلى التعليم العالي، باعتبار الشراكة إطارا لانخراط المقاولات في التأطير والتكوين ولكون هذه الأخيرة طرفا فاعلا في التكوين وفضاء له .

يبقى من المأمول أن يتم توثيق جسور انفتاح كل مؤسسات التربية والتكوين والبحث العلمي، وأن يتم العمل على تسريع وتيرة ملائمة مخرجات هذه المنظومة مع محيطها ببعديه الاقتصادي والاجتماعي. والحال أن



هكذا طموح يتطلب تعبئة حقيقية وشاملة في إطار اتخاذ المبادرات مع العمل على بلورتها في صيغة شراكات حقيقية أساسها التعاون والتثمين بما من شأنه الارتقاء بنظام التوجيه ومساعدة المتعلم على إرساء مشاريعه الشخصية والمهنية .

---

(1) و (3) : الدليل المرجعي لمبادرات الشراكة بقطاع التربية الوطنية ، من إصدارات مديرية الشؤون القانونية والمنازعات.
(2) : مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 7 لعيد العرش .
(4) : التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتعليم 2008، ص : 72

المجلس الأعلى للتعليم
Conseil Supérieur de l'Enseignement

قراءة في مشروع القانون 12. 105 والمتعلق بإحداث المجلس الأعلى للتربية و التكوين والبحث العلمي (*)

" وفي هذا الصدد، نذكر بخطابنا للسنة الماضية بمناسبة ذكرى 20غشت والذي حددنا فيه التوجهات العامة لإصلاح المنظومة التعليمية، ودعونا لتفعيل المقتضيات الدستورية بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي .لذا، ندعو الحكومة للإسراع بإقرار النصوص القانونية المتعلقة بالمجلس الجديد . وفي انتظار ذلك، فقد قررنا تفعيل المجلس الأعلى للتعليم في صيغته الحالية، عملا بالأحكام الانتقالية التي ينص عليها الدستور، وذلك لتقييم منجزات عشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والانكباب على هذا الورش الوطني الكبير"

مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك و الشعب - 20غشت 2013-

يندرج اعداد مشروع قانون تنظيم المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في إطار تنزيل مقتضيات الوثيقة الدستورية سيما الفصلين 168 و171 من الدستور.

وإذا كان الفصل 168 نص على إحداث مجلس أعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ، فإن الفصل 171 أكد على أنه يتم تحديد تركيبة وصلاحيات وقواعد سير المجلس الجديد بمقتضى قانون وليس بظهير كما هو الشأن بالنسبة للمجلس الأعلى للتعليم الحالي المنظم بمقتضى ظهير شريف رقم 1.05.152 صادر بتاريخ 10 فبراير 2006 كما تم تتميمه وتعديله بمقتضى ظهير 1.07.191 صادر بتاريخ 30 نونبر 2007.

إحداث هذا المجلس بصيغته المرتقبة باعتباره هيأة استشارية ،يأتي في سياق مأسسة هيآت حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، والتي نص الدستور على إحداثها بمقتضى الفصول من 161 إلى 170 . وهي المؤسسات التي اقتضى الدستور أن تكون أعمالها موضوع تقرير يقدم مرة واحدة في السنة على الأقل وينـاقش بالبرلمان .

وبالإضافة إلى أن مشروع القانون تم تذييله بمذكرة تقديم تضمنت أهم الملامح الكبرى لمضامين المشروع ، فإن قراءته على ضوء الظهير المنظم للمجلس الحالي تتيح استخلاص العديد من الملاحظات والتي سنستعرضها وفق أربع مستويات رئيسة:

أ / على مستوى الاختصاصات و المهام

*تم تدقيق اختصاصات المجلس المرتقب وتحديد مستويات تدخله بشكل واضح ، ذلك أنه لم يتم تحدي آلية اضطلاع المجلس الحالي ببعض المهام المنوطة به سيما تلك المتعلقة بالسهر على "ملائمة منظومة التربية والتكوين مع محيطها الاقتصادي و الاجتماعي" .

* العمل على توسيع دائرة الاختصاصات لتشمل مجالات غير مجال التربية والتكوين، إذ أصبح بإمكان المجلس إبداء الرأي بخصوص ميادين البحث العلمي وكذا بشأن أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين الثلاثة وكذا بسيرها، بالإضافة إلى الإدلاء برأيه بخصوص مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، إذ يقتصر الأمر بالنسبة للمجلس الحالي على إبداء رأيه بخصوص مشاريع القوانين و النصوص التنظيمية دون مشاريع النصوص التشريعية.



* الاضطلاع بمهام انجاز التقويمات الشمولية والقطاعية أو الموضوعاتية للسياسات والبرامج ذات الصلة بالتربية والتكوين والبحث العلمي مع نشر نتائجها، وإمكانية اتخاذ المبادرة من طرف المجلس المرتقب بإبداء اراأيه في القضايا ذات الصلة بالمجال .

ب/ على مستوى تركيبة المجلس

* سيتم توسيع قاعدة تمثيلية الأعضاء ضمن المجلس لتضم فئات ومجالس ومؤسسات دستورية، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية [(1)] والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني والوكالة الوطنية لمحاربة الأمية والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والجماعات الترابية .

* تقليص عدد الأعضاء من 110 عضوا إلى 75 عضوا ضمن التركيبة المرتقبة . ويهم هذا التقليص بالأساس فئة الشخصيات المعينة من طرف الملك ، وكذا الأعضاء الممثلين لكل من مجلسي النواب والمستشارين، حيث سيصبح تمثيل المؤسسة التشريعية مقتصرا على رئيسي اللجنتين البرلمانيتين المكلفتين بقضايا منظومة التربية و التكوين والبحث العلمي أو عضوين من اللجنتين المذكورتين يعينهما كل من رئيسي غرفتي البرلمان ، علما أن عدد الأعضاء بالمجلس الحالي هو 18 عضوا مناصفة .

ج/ على مستوى طريقة الاشتغال ومصادر الإحالة

لقد تم تنظيم آلية عمل المجلس المرتقب وكذا تحديد مصادر إحالة مشاريع البرامج ومشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة ذات الصلة بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. وبين مشروع القانون المرتقب أن إحالة طلب رأي المجلس الأعلى للتربية و التكوين والبحث العلمي ومبادرة إبداء هذا الأخير لرأيه تتم وفق الآتي :

1- أن يتم إبداء الرأي وذلك عندما يتم طلب الرأي من طرف :

- الملك بالنسبة للقضايا المتصلة بمنظومة التربية و التكوين و البحث العلمي.
- الحكومة وجوبا وذلك بالنسبة للاختيارات الوطنية الكبرى والتوجهات ذات الطابع الاستراتيجي ذات الصلة بالمنظومة ،
- البرلمان وجوبا إذا تعلق الأمر بمقترحات قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية للدولة في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي.

2- أن يتم إبداء الرأي بمبادرة من المجلس وبتنسيق أو بصفة مشتركة مع المؤسسات المنصوص عليها في الدستور، كما يبادر بإبداء الرأي بخصوص مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، أو بإنجاز دراسات وتقارير أو تقديم مقترحات للحكومة .



د/ على مستوى التنسيق و التعاون

* تم تحديد الهيآت والمؤسسات المتعاونة مع المجلس بخصوص إبداء آرائه بالنظر إلى اتساع دائرة اشتغال المجلس ، إضافة إلى تحديد آجال إبداء رأيه في حالة طلب ذلك منه ،والذي يجب أن لا يتجاوز الشهرين ابتداء من تاريخ التوصل بطلب إبداء الرأي.

(*) قراءة من اعداد : فيصل الزوداني.

(1) : سيحدث هذا المجلس بمقتضى قانون تنظيمي ، وسيسهر على حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، انظر الفصل 5 من دستور 2011.

المشروع الشخصي للتلميذ : مقاربة ورصد للإشكالات.

بقلم : فيصل الزوداني

عن كثب

يتأرجح مفهوم المشروع بين مشروع عام يجسده المشروع المجتمعي بمختلف أطيافه وروؤه ، ومشروع شخصي يترجم تصور الفرد للحياة .

وإذا كان استبطان أبعاد المشروع يحيل على وصفه بكونه توترا مستداما بين الغايات والمرامي؛ أي بين ما يمكن أن ندعوه هدف المشروع، وبين التطبيق الفعلي لأعمال وفق برامج ومخططات .فإنه يتمظهر كذلك في شكل قدرة على وضع و صياغة وتنزيل أفكار مستقبلية، والتخطيط لبلورتها في الواقع بوسائل وطرق واستراتيجيات عمل تنأى بالمشروع عن توصيفه بكونه "مجرد نتاج لمجموعة معلومات غايتها تهييئ ظروف معينة لاتخاذ القرار" (1).

المشروع سيرورة ذي أبعاد ثلاثة ، ذلك أنه باعتباره سيرورة ، فهو يتضمن بعدا حيويا بحيث يتمكن من خلاله الشخص من التكيف باستمرار مع طفرات محيطه ، وذي بعد توقعي و استشرافي ورؤية واعية ، كما أنه ذي بعد إجرائي بحيث يمكن إرساؤه على أرض الواقع (2).

> " يتمظهر المشروع في شكل قدرة على وضع وصياغة وتنزيل أفكار مستقبلية والتخطيط لبلورتها في الواقع بوسائل وطرق واستراتيجيات عمل "

ومع استحضار معطى التغيرات المتلاحقة والمتسارعة التي تطال أساليب التفكير والتخطيط والعمل والانتاج بالنظر إلى كونها عوامل تضع الانسان أمام تحديات كبيرة تفرض ملائمة التعلم والاكتساب مع تقلبات الحياة وتسارع دواليبها، فإن التفكير في الأدوار الجديدة لكل المتدخلين التربويين والشركاء الخارجيين للمدرسة من أجل تحقيق انفتاحها وتلاؤمها مع محيطها،سيما إذا علمنا أن من الانتقادات الأكثر حدة الموجهة للمنظومة هي تلك التي تؤاخذ عليها عدم ملائمتها المفترضة أو الحقيقية مع حاجات التنمية (3) ، وهو ما يطرح رهانات كبيرة تتطلب اتخاذ اصلاحات وقرارات جريئة تحتم إعادة النظر في خدمات مؤسسة المدرسة وفي طرق وأساليب عملهما سيما في ظل تذبذب موقع الفرد / المتعلم بين اللاعبين الجدد (أرباب الشغل/ الدولة بعد انحسار دورها في التشغيل / المجتمع الذي يعيش طفرات/فاعلين اقتصاديين مؤثرين ومساهمين في خلق وانبعاث مهن جديدة).

فكيف يمكن إذن للفرد المتعلم أن يموقع نفسه بين هؤلاء اللاعبين الجدد ؟ كيف يسهم المشروع الشخصي للفرد في ترسيم معالم واضحة لموقع الفرد مع ما يتطلب ذلك من ملائمة بين الاختيارات والإنتظارات؟ ما حجم الاشكالات التي تواجه الفرد المتعلم خلال تخطيطه لمشروعه الشخصي؟ هل لإخفاقات الفرد ونجاحاته دور في تعزيز أو كبح دافعيته نحو التفكير والتخطيط لمشروعه؟ كيف تؤثر اتجاهاته وميوله على اختياراته وقراراته بشأن ما يستشرفه لمستقبله المهني ؟ وما تأثير تمثلاته اتجاه ذاته واتجاه المهن التي تثير اهتمامه ؟

ما هي الاشكالات التي يفرزها نظام التربية والتكوين والتوجيه ؟ وكيف يؤثر نظام التقييم والانتقاء على فرص نجاح الفرد في الارتقاء وولوج مسالك تعميق التكوين ؟

ما تأثير تقلبات سوق الشغل وطفراته على حظوظ الفرد في تحقيق غايات مشروعه الشخصي ؟

هي إذن تساؤلات وإشكالات ومسالك للتفكير، ارتأينا ملامستها من خلال مقاربتنا للمشروع الشخصي للتلميذ وذلك عن طريق رصد اشكالات ورهانات بلورة هكذا مشروع عبرمحاولة استقراء جانب من هذه الاشكالات التي لامستها بعض الكتابات سيما تلك التي قاربت الموضوع مقاربة سيكولوجية وسوسيولوجية.

المشروع الشخصي و سيكولوجية الفرد

يتأثر تحديد وتخطيط و تنفيذ المشروع الشخصي بالفرد ، بسيكولوجيته وبقدراته، باستعداداته وبحاجاته المثارة، بنجاحاته وبإخفاقاته . ينضاف إلى كل ذلك دور الأسرة باعتبارها مؤسسة التنشئة الأولى التي تتعهده بالرعاية والدعم مع كل ما يتطلبه ذلك من مواكبة وتعزيز إيجابي أو تأثير سلبي على قراراته أو اختياراته .

وإذا كانت الحاجة تعتبر المظهر السلوكي لحالة من النقص المتحقق أو الوشيكة التحقق، فإن إشباع هذه الحاجات سيما تلك المتعلقة بتحقيق الذات والتعبير عن الطموح إلى رسم معالم مستقبل واعد يصبح دافعا إلى التفكير في التخطيط للمشروع الشخصي وإرسائه على أرض الواقع. ينضاف إلى كل ذلك نضج ميول الفرد أو عدمه نحو مهنة ما، وهو الشيء الذي يتحكم في درجة انخراطه بفاعلية في التخطيط لإشباع حاجاته تلك أو ميولاته وطموحاته لشغل منصب أو ممارسة مهنة ما. بل إن ضعف هذه الميولات أو انحسارها، والتي تتخذ طابع اللاتقبل وعدم الانجذاب بدرجة ما إلى مهنة أو عمل أو إنجاز معين ، يبطئ من دافعيته وحماسته في المثابرة والتفكير والتنفيذ الواعي والدقيق لمشروعه وبالتالي استعداده لتحمل كل العراقيل التي قد تعترض مشواره وبالتالي تحقيق مشروعه.



ومن الأمور التي تستوقفنا في غمرة الحديث عن سيكولوجية الفرد / التلميذ قضية التمثلات . ذلك أنه ثبت من خلال معطيات علم النفس التجريبي والتكويني أن الفرد المتعلم يدرك العالم من خلال أفكاره، والتي تكون التمثلات جانبا مهما منها .

وبالنظرإلى كونها شكلا من أشكال النشاط الذهني الذي يتم من خلال استحضار شيء أو تشكيل ملامح الواقع الذي يواجهه الفرد ويعطيه دلالات خاصة به، فإن من بين هذه التمثلات تلك المرتبطة بالمهن وتمثلات الفرد لذاته هو. فالتمثلات المهنية مثلا عند التلاميذ غالبا ما تكون عبارة عن نسخ مبسطة ومشوهة للواقع ومرتبطة بشكل وثيق بالأشكال النمطية التي يمررها الوسط .. وبالإضافة إلى أنها ذات ارتباط بموارد المعطيات التي يمكن أن يتوفر عليها الفرد وبمستوى نمو إمكاناته الفكرية فإنها تتغير اطرادا تبعا للجنس أو الفئة السوسيومهنية الأصل وتتطورمع تقدم العمر(4).

ومن الأمور التي يرتهن بها مشروع الشخص تمثله لذاته، فهي وإن كانت نتاجا لأنشطة تقييم ذاتي ومقارنات اجتماعية ترتبط بالمعارف التي تتوفر عليها الذات حول نفسها وسلوكياتها فإن اتخاذها لطابع سلبي أو إيجابي عبر مختلف محطات النجاحات والإخفاقات يدفع الفرد المتعلم إلى تقييم ذاته وبالتالي الحكم على امكاناته وقدراته على مواصلة مشواره بالمضي قدما في بناء مشروعه الشخصي أو التخلي عنه في زحمة

---

(1) و (2) : مشروع التلميذ الشخصي والمهني، برنامج ملائمة التعلم للحياة ،المجزوءة 11.ص : 9

(3) : التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتعليم 2008، ص:72

(4) : عبد الكريم غريب ،بيداغوجيا المشروع .ص201

المشروع الشخصي للتلميذ : مقاربة ورصد للإشكالات

الإخفاقات والإكراهات التي يحفل بها محيط المتعلم وبيئته، ونعني هنا المدرسة بفضاءاتها وبمناهجها ومسالك تكويناتها، مرورا بتقويماتها وانتهاء بنظام التوجيه والاستشارة والإعلام .

المشروع الشخصي و نظام التوجيه

تتأثر المدرسة بممارسات وظواهر تجعل صورتها في الأذهان صورة مهتزة . فهي في نظر المجتمع لم تعد قادرة على تبديد القلق تجاه المستقبل ، حيث يدلل ضعف تشغيل حاملي شهادات التعليم العالي على ضعف الارتباط بين المستوى التعليمي والارتقاء بمستوى العيش ، و هو الشيء الذي يسهم في تغذية بطالة الخريجين[(5)] .

ينضاف إلى ذلك إسهام الهوة القائمة بين الطلب المحدود على الكفاءات الداعمة للاقتصاد وبين العرض المتزايد لحاملي شهادات بمؤهلات غير ملائمة في تكريس هذا التمثل عن مخرجات المدرسة ويعمق الجاذبية المتدنية لهذه المؤسسة.

وقبل كل هذا وذاك ، فإن حجم العراقيل التي تعترض المسار الدراسي والتكويني للفرد المتعلم إضافة إلى الصورة النمطية لمخرجات هذه المؤسسة يسهم سلبا في تثبيط عزيمته على مواصلة إرساء مشروعه الشخصي.

فنظام التقييم والامتحانات بمختلف وسائله وطرقه، إضافة إلى نظام الحصيص وعمليات الانتقاء الشديد سواء عند عتبات التوجيه المدرسي أو عند الالتحاق بالتكوين المهني في مختلف مستوياته أو عند ولوج مؤسسات تكوين الأطر، كلها عوامل تساهم في تعطيل مسيرة نسبة لايستهان بها من التلاميذ [(6)].



ينضاف إلى كل ذلك بعض الممارسات المتبعة في مجال التوجيه والتي تتسم بكون آثارها الإيجابية جد محدودة لكونها تركز بالأساس على حملات إعلامية موسمية حول المسالك الدراسية مع ما يطبعها من ارتجال ورتابة، بحيث يتم التركيز أكثر على الإجراءات الإدارية المصاحبة سيما في ظل انحسار مشاريع البحث و التكوين في مجال التوجيه والإعلام[(7)] وضعف بنية التوجيه والاعلام المتمثلة في عدم وجود عدد كاف من أطر التوجيه وبطء التنسيق بين مختلف المتدخلين في تدبير التوجيه وتنسيقه.

> " إرساء المشروع الشخصي للفرد والدخول في ديناميته ، يقتضي إكسابه الحرية والاستقلالية والاستقرار والاحساس بالمسؤولية وجدانيا وفكريا "

المشروع الشخصي وطفرات سوق الشغل

يصطدم إرساء المشروع الشخصي بواقع متغير ومتسارع . فقد أدى انحسار دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى بروز القطاع الخاص كفاعل رئيس في خلق وتوفير فرص للشغل لكن وفق متطلباته وبما يخدم مصالحه. كما أن تراجع مساهمة الدولة في التشغيل وفي امتصاص فائض الخريجين من حاملي الشواهد العليا فاقم من حدة البطالة بين صفوف هؤلاء الخريجين. ذلك أن التفاوت الحاصل بين مواصفات تكوين حاملي الشواهد وفرص الشغل المتاحة خلق نوعا من الانتظارية لدى حاملي المشاريع الشخصية وبالتالي يعيد صاحب المشروع إلى دائرة التصويب والتعديل والأجرأة البراغماتية مع ما يستلزم ذلك من جهد ووقت .

إن إرساء المشروع الشخصي للفرد والدخول في ديناميته ، أصبح يقتضي إذن إكساب هذا الفرد الحرية والاستقلالية والاستقرار والاحساس بالمسؤولية (وجدانيا وفكريا) ..مع القدرة على الانخراط في أفق زمني يتيح تمثل الذات في المستقبل إيجابيا، وهذا الاسقاط الممكن مرتبط بالمحيط وبالقدرة على تمثل الزمن وتصور تطور الأحداث والحياة " [(8)].

ويبقى الهاجس الأساس اليوم هو السعي لإكسابه الكفاية التي تمكنه من التحليل الآني والمستقبلي عند كل عتبة توجيه ، لعناصر ذاته من حيث إمكانياتها وحدودها وبنية المحيط المهني بفرصه وإكراهاته [(9)].

---

(5) : التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتعليم 2008، ص:44

(6) :المشروع الشخصي للتلميذ بين الطموح و إكراهات الواقع، نهاري مبارك ، مقال منشور www.oujdacity.net

(7) و (8) :المشروع الشخصي للتلميذ ، مصطفى شركي، مقال منشور بالمدونة الالكترونية tawjihsud.blogspot.com .

(9) : المشروع الشخصي والمهني للتلميذ: المفهوم والوظائف ، منتديات: www.tawjihnet.net/vb.

أصداء

استعرضت مذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2014 الاجراءات والتدابير التي ستلتزم الحكومة باتخاذها وكذا المشاريع والاوراش المزمع متابعة تنفيذها والتي من بينها تلك التي تهم تدبيرمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي . وقد همت هذه التدابير ضمان تكافؤ الفرص وتحسين جودة التعليم بالإضافة إلى تطوير حكامة ونجاعة المنظومة وكذا تعزيز قدرات الموارد البشرية. وفي هذا الإطار تم التأكيد على التزام الحكومة بمواصلة المجهودات المبذولة في مجال دعم التمدرس بمختلف أسلاكه مع توسيع قاعدة التعليم الثانوي التأهيلي ، على أن يتم العمل على تحسين مؤشرات جودة التعليم بحلول الموسم 2016 -2017 من خلال خفض نسبة الانقطاع عن الدراسة .

أما على مستوى تجويد حكامة القطاع فإنه وفي إطار المجهود المتواصل من أجل التحكم في التدبير وتحسين الأداء ، فقد تم التأكيد على مواصلة نهج التنظيم المؤسساتي واللجوء للتعاقد كآلية للتحكم في التدبير وضمان الالتزام والانخراط التام في المجهود الحكومي والقطاعي .

وأضافت مذكرة التقديم أنه سيتم العمل على توسيع العرض المدرسي من خلال مواصلة تمديد شبكة المدارس الجماعاتية عبر إحداث 50 وحدة جديدة وتوسيع العرض المدرسي بالتعليم التأهيلي عن طريق إحداث 85 إعدادية و74 ثانوية وكذا تعويض 1000 قاعة من البناء المفكك وربط 2200 مؤسسة تعليمية بالكهرباء والماء والصرف الصحي وتجديد تجهيزات وعتاد 3520 مؤسسة تعليمية مع الصيانة الوقائية لفائدة 10016 مؤسسة.

وفيما يخص تدابير تعزيز قطاع التكوين المهني في أفق بلورة رؤية استراتيجية شاملة ، فقد أبرزت المذكرة أنه سيتم العمل على إحداث آليات بيداغوجية تهدف إلى التكفل بالشباب بين سن 12 و15 سنة ، حيث سيمكن من معالجة مشكل الهدر المدرسي وكذا ايجاد حلول لمساعدة الشباب و المساهمة في إعادة إدماج الذين غادروا المدرسة، بالإضافة إلى العمل على وضع آليات لتوقع الاحتياجات وربط عملية التكوين بالشغل من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إذ سيتم الاشتغال على إحداث نظام للتكوين يستمر مدى الحياة وإضافة الإجازة والماستر المهنيين إلى نظام التكوين .